هل تصلح الرياضة ما دمرته سياسة ال سعود

حل المنتخب السعودي لكرة القدم في الدوحة، عاصمة قطر، للمشاركة في كأس الخليج العربي. وقبل فترة وجيزة، أعلن المبعوث السعودي إلى الكويت، "سلطان بن سعد آل سعود"، أن "الرياضة قد تصلح ما دمرته السياسة".

والحقيقة أن المباراة ليست هي الحدث الأكثر أهمية في هذه البطولة، بل حقيقة أن المملكة العربية السعودية، التي فرضت منذ عام 2017 المقاطعة والحصار الكامل على قطر، تشارك في البطولة.

وانضمت كل من مصر والإمارات والبحرين إلى المقاطعة وأغلقت مجالها الجوي أمام الرحلات الجوية المتجهة من وإلى قطر، حيث أغلقت الرياض المعبر البري الوحيد لقطر، مما قطع الطريق الرئيسي لواردات الأغذية والبناء. وكانت طائرة الفريق السعودي التي هبطت هذا الأسبوع في قطر أول طائرة تكسر الحصار.

قبل عامين، قدمت السعودية إلى الدوحة عدداً من المطالب، أهمها قطع العلاقات مع إيران ووقف تدخلها

في شؤون الدول الأخرى، وخاصة من خلال نشاط مثير للغضب لشبكة الجزيرة القطرية المملوكة لها عبر بث انتقادات لدول الخليج ومصر.

ولم ترفض قطر الامتثال لهذه المطالب فحسب، بل تمكنت أيضًا من التغلب على الحصار الاقتصادي المفروض عليها بمساعدة تركيا وإيران وأنشأت عددًا من المصانع لإنتاج السلع التي كان يتم استيرادها حتى ذلك الحين من الخارج.

على الرغم من أنها دفعت أكثر مقابل النقل الجوي، إلا أن التكلفة المالية التي تراكمت عليها لم يكن لها أي تأثير على مستوى المعيشة الذي يتمتع به مواطنوها، الذين لديهم أعلى دخل للفرد في العالم.

وعلى الرغم من التوتر بين قطر والسعودية وتعاون قطر الوثيق مع إيران، واصلت واشنطن الحفاظ على علاقات ممتازة مع الإمارة الصغيرة التي توجد فيها أكبر قاعدة جوية أمريكية في الخليج العربي.

وفشلت جهود الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على مدار العامين الماضيين لتحقيق المصالحة بين السعودية وقطر.

ومع ذلك، يبدو أن قرار "ترامب" الاستراتيجي هو سحب أمريكا من الشرق الأوسط على وجه التحديد هو ما دفع السعودية نحو استرضاء قطر.

لم تكن بطولة كرة القدم بعد تجديد العلاقات الدبلوماسية مع قطر، لكن إشارة السعودية واضحة.

عندما أسقطت إيران طائرة أمريكية دون طيار رفض "ترامب" الرد، موضحا للسعوديين أن الهجوم على منشآت تكرير النفط لديها هو مشكلتهم وليست مشكلة أمريكية وأنه سيود المساعدة فقط إذا دفعت الرياض ثمنها.

في هذه الأثناء، عندما طغى سيرك "صفقة القرن" الخاصة بـ"ترامب" من أجل السلام بين (إسرائيل) والفلسطينيين، كان من المفترض أن تلعب فيه السعودية دورًا قياديًا ولكن ذلك لم يحدث وعندما قررت القوات الأمريكية مغادرة سوريا و تركوها بأيدي روسية وإيرانية، كان على السعودية إعادة تقييم استراتيجيتها.

علاوة على ذلك، تحلق سحابة مظلمة مهددة في الأفق فوق مستقبل "ترامب" القانوني والسياسي. إذا تم عزله أو عدم إعادة انتخابه، وانتقل رئيس ديمقراطي إلى البيت الأبيض، فالسعودية عرضة لأن تجد نفسها تواجه جدارًا مزدوجًا من العداء، في الكونجرس وفي الإدارة.

من أجل الاستعداد لاحتمال حدوث "كارثة"، يتعين على ولي العهد "محمد بن سلمان" أن يعمل بسرعة وفعالية من أجل تثبيت مكانة مملكته في الشرق الأوسط. ولتحسين صورته في واشنطن، التي لم تغفر له بالكامل بعد اغتيال الصحفي "جمال خاشقجي"، يطالبه الجميع بوضع حد للحرب في اليمن.

في يوليو/تموز، نجح الكونجرس تقريبًا في منع بيع الأسلحة إلى السعودية بسبب هذه الحرب، لكن تم حفظ الصفقة بفضل حق النقض الذي استخدمه "ترامب" في التشريع. بالنسبة لما يحدث عندما يغادر "ترامب" المسرح، فإن السعودية ليس لديها إجابة ولكنها لا تريد أن تتفاجأ.

بدأت الساحة الخليجية، التي حكمت فيها المملكة بشكل كبير، تشبه الجبن السويسري. من المنظور السعودي، لم تصبح قطر دولة معادية فحسب، لكن عُمان والكويت لم تنضم إلى المقاطعة على قطر، في حين قررت الإمارات الحليف السعودي والشريك الاستراتيجي، التخلي عن الجبهة اليمنية وتحسين علاقاتها مع إيران. لم تشعل اتفاقية الدفاع والاتفاقيات الاقتصادية الموقعة في الأسابيع الأخيرة بين الإمارات وإيران الأعمال العدائية بين السعودية وجارتها، على الأقل ليس علنًا، لكن تمت إضافتها إلى قائمة العلاقات الدبلوماسية التي تسبب بها "بن سلمان".

تحول التوازن في اليمن

يمكن أن تكون الجبهة اليمنية هي الموقع التالي لجهود دبلوماسية سعودية، والتي في حال نجاحها ستمكن "بن سلمان" من الادعاء بإنجاز دبلوماسي واحد على الأقل.

في 5 نوفمبر/تشرين الثاني، تم توقيع اتفاقية في الرياض بين الحكومة اليمنية المعترف بها برئاسة الرئيس "عبدربه منصور هادي"، وبين المجلس الجنوبي الانتقالي، وهو هيئة سياسية عسكرية سيطرت على مدينة عدن بمساعدة من الإمارات ويطالب بإقامة دولة مستقلة في جنوب اليمن.

وينص الاتفاق الذي ترأسه "خالد بن سلمان"، شقيق ولي العهد، على أنه سيتم خلال شهر واحد تشكيل حكومة جديدة في اليمن. ستتألف الحكومة المذكورة من 24 وزيرا منقسمين بالتساوي بين ممثلي الحكومة

المعترف بها والمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، وستتحد جيوش الجانبين في جيش واحد.

ستمنح المملكة الحكومة الجديدة مساعدات مالية كبيرة لتمويل نشاطها، خاصة في مجال الخدمات العامة، وستجرى الانتخابات في المستقبل. لا يضمن الاتفاق الموقع النجاح بعد، حيث إن كل من الحكومة اليمنية والمجلس الجنوبي الانتقالي ليسا في عجلة من أمرهما لتسريح جيوشهما وبناء جيش مشترك.

كما أنه لا يتجاهل مطالبة المجلس الانتقالي بإنشاء دولة جنوبية مستقلة، لكن الاتفاق قد يؤخر على الأقل الوفاء بهذا المطلب الذي سيأتي بلا شك مرة أخرى لاحقًا.

إن نقل السيطرة الكاملة على الجزء الجنوبي من اليمن إلى الرعاية السعودية هو نتيجة انسحاب الإمارات من اليمن الذي تضمن أيضًا فك الارتباط العسكري من ميليشيات المجلس الانتقالي التي مولتها. تقع المسؤولية المباشرة الآن على عاتق "خالد بن سلمان"، شقيق بن سلمان، الذي مُنح أيضًا تصريحًا لبدء مفاوضات مع المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. وهنا يكمن التطور الأكثر أهمية الذي يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الحرب التي اندلعت منذ ما يقرب من خمس سنوات والتي قُتل فيها حوالي 100 ألف شخص، وشرد مئات الآلاف وأصبح ملايين آخرون بحاجة إلى الغذاء والدواء.

كما هو الحال في تحقيقات المصالحة بين السعودية وقطر، في اليمن أيضًا، فإن عُمان وحاكمها السلطان "قابوس" يعملان كوسيطين فعالين. لقد نجحت سلطنة عمان بالفعل في إقامة محادثات مباشرة بين القيادة السعودية والقيادة الحوثية. في هذا، قدمت واشنطن أيضًا مساهمتها عندما بدأت في إجراء محادثاتها المباشرة مع الحوثيين على الرغم من أنهم محميون لإيران.

ووفقًا للجزيرة، بدأ الاتصال المباشر بين "خالد بن سلمان" والمجلس الأعلى للحوثيين في سبتمبر/أيلول. بعد فترة وجيزة من الهجوم على المجمعات النفطية السعودية، اقترح "بن سلمان" للزعيم الحوثي "مهدي المشاط" تشكيل لجنتين - لجنة سياسية ولجنة عسكرية - لإجراء مناقشات مباشرة حول هدنة طويلة الأجل ومخطط لحل دبلوماسي . قبل الحوثيون الاقتراح وأرسلوا نائب وزير الخارجية "حسين العزي" إلى عُمان على متن سفينة تابعة للأمم المتحدة. ومن هناك توجه إلى عمّان، عاصمة الأردن، حيث عُقد الاجتماع.

بعد ذلك تم عقد اجتماع في صنعاء، عاصمة اليمن، التي يسيطر عليها الحوثيون منذ عام 2014، لمناقشة المقترحات الأكثر تفصيلا. بعضها عبارة عن هدنة طويلة تستمر لمدة عام على الأقل، ورفع الحصار عن

ميناء الحديدة، وإعادة فتح محدود للمطار في صنعاء بغرض إخراج الجرحى والمرضى والدبلوماسيين.

وعُقد اجتماع آخر في الرياض، حيث دار نقاش حول تفاصيل الهدنة، وطالب السعوديون بتقليص العلاقة بين الحوثيين وإيران.

لم تصل المحادثات بعد إلى اتفاق، جزئياً لأن الحوثيين يطالبون بتحديد الهدنة في الوقت محدد، في حين أن المملكة تريد هدنة مفتوحة. أما بالنسبة لإيران، فإن الحوثيين ليسوا في عجلة من أمرهم لتبني الطلب السعودي، بسبب التمويل والمساعدات التي يتلقونها من إيران. ولأنهم لا يؤمنون ولا يثقون في أن السعودية ستكون قادرة على ضمان مشاركتهم الكاملة في الحكم والتمويل المناسب، وهي القضايا التي أدت إلى تمردهم ضد الحكومة اليمنية في المقام الأول.

والسؤال الذي يهم واشنطن والسعودية و(إسرائيل) هو ما إذا كان الاتفاق مع الحوثيين يمكن أن يقلل أو حتى يؤدي إلى انقطاع في علاقاتهم مع إيران، وإلى أي مدى تستطيع إيران إحباط أي اتفاق مستقبلي من شأنه أن يجعل اليمن تابعة للسعودية.

رغم أن إيران قد اعترفت بإدارة الحوثيين كنظام مستقل، ووافقت على منح وضع رسمي لسفير الحوثيين في طهران، فإن لفتة دبلوماسية من هذا النوع ليست منقوشة على الحجر. تماماً كما تعلم إيران، أثبتت العلاقات الدبلوماسية أنها أساس هش إلى حد ما تقوم عليه بناء علاقات ثقة طويلة الأمد، خاصة وأن العلاقة الإيرانية الحوثية لم تكن تعتمد على الإطلاق على إقامة هذه العلاقات الدبلوماسية.

على عكس علاقات إيران الوثيقة والاستراتيجية مع سوريا وحزب ا، أو الترابط بين إيران والعراق، فإن وضع اليمن مختلف. الفائدة الرئيسية التي يمكن لإيران أن تستفيد منها هي الوصول العسكري إلى البحر الأحمر واستخدامه كقاعدة إطلاق للتهديدات التي يتعرض لها الطريق التجاري عبر مضيق باب المندب.

ومع ذلك، خلال السنوات الأربع الماضية، خدم الحوثيون إيران كقوة منعت بنجاح السيطرة السعودية على جميع أنحاء اليمن، وكدليل على قدرة إيران على ممارسة النفوذ في بلد عربي آخر.

وكانت الفائدة التي حصدها الحوثيون من إيران أكبر بكثير. وقد مكنهم ذلك من السيطرة على مناطق واسعة من اليمن، وخلق حاجز دفاعي ضد القوات اليمنية للحكومة، وحجب السعودية، وتمويل نشاطهم الروتيني.

ومع ذلك، يريد الحوثيون المزيد. إنهم يتوقعون شراكة كاملة في الحكومة وجزء مناسب من عائدات النفط، ومعظمها يقع في الجزء الجنوبي من البلاد. من المحتمل أنه إذا تم توقيع اتفاقية سلام مصحوبة بحزمة تمويل سعودي سخية، فإن وضع إيران سينكمش ويتغير من كونها شريكًا استراتيجيًا للحوثيين إلى مجرد صديق لهم.

بالنسبة للمملكة فإن قرار فتح القناة الدبلوماسية، الذي قلل من النشاط العسكري على الأرض، هو الاعتراف - المتأخر ولكنه الصحيح - بالقيود المفروضة على سلطتها. لقد أصبح اليمن الآن أهم اختبار دبلوماسي لبن سلمان، والذي يأمل من خلاله العودة إلى واشنطن.